

بدل الاشتراك عن سنة

٦٠ في مصر والسودان

٨٠ في الأقطار العربية

١٠٠ في سائر الممالك الأخرى

١٢٠ في العراق بالبريد السريع

١ ثمن العدد الواحد

*

الأعلانات يفتق عليها مع الإدارة

الرسالة

مجلة أسبوعية للأدب والعلوم والفنون

ARRISSALAH

Revue Hebdomadaire Littéraire
Scientifique et Artistique

صاحب المجلة ومديرها

وردنس تحريرها الشئول

احمد حسن الزيات

*

الإدارة

بشارع الساحة رقم ٣٩

بالقاهرة

تليفون رقم ٤٢٣٩٠
٤٠٥٣٠

العدد ٦٢ « القاهرة في يوم الاثنين أول جمادى الثانية سنة ١٣٥٣ — ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٤ » السنة الثانية

حقائق التاريخ

لا يمكن أن يطمسها التشريع

صُفد القلم، وُصفت حرية الرأي والفكر في مصر، في الأعوام الأخيرة، بأغلال وقيود شتى لم نعرفها حتى في أشد أيام الاحتلال؛ والنفس المشرع لصوغ هذه الأغلال والقيود مختلف المآذير في مختلف الفروع؛ فتارة يقال لنا إنه يشرع لحماية النظم الأساسية للدولة من الدعوات والبادي، الثورية، أو لحماية الحكومة والهيئات العامة من مطاعن خصومها السياسيين؛ وتارة يقال لنا إن سيل الأدب الملحد أو الماجن يكاد يطن على الدين والأخلاق، فهو يشرع لحماية الدين والأخلاق؛ وكان التشريع يجري في هذه الحدود إلى ما قبل بضعة أعوام؛ وكنا نتعقد أن المشرع قد وصل في مختلف القوانين التي أصدرها إلى ذروة الشدة والتحوط لما يريد تحقيقه من النوايا السياسية والاجتماعية، وأنه لم يبق للقلم والرأي حريات حقيقية يستطيع أن يحد منها بعد؛ ولكن صدرت في الأعوام الثلاثة الأخيرة عدة قوانين جديدة للقضاء على ما بقى من مظاهر حرية الرأي والقلم، أولها قانون الصحافة المعروف، وثانيها قانون تحريم نشر الأخبار الجنائية والقضائية والإدارية إلا في حدود معينة، وثالثها قانون تعديل

فهرس العدد

صفحة	حقائق التاريخ
١٤٨١	: « مؤرخ »
١٤٨٣	: الأستاذ أحمد أمين
١٤٨٥	: الأستاذ مصطفى صادق الرافعي
١٤٨٧	: حول ذكرى الشاعرين : « متأدب »
١٤٨٨	: الأستاذ محمد عبد الله عنان
١٤٩٠	: الأستاذ محمد عبد السلام البرغوثي
١٤٩٢	: الأستاذ محمد عطية الأبراشي
١٤٩٤	: الأستاذ علي الطنطاوي
١٤٩٦	: أحمد حسن الزيات
١٤٩٩	: الأستاذ عبد الحيد فهمي مطر
١٥٠٠	: بام كرد علي
١٥٠١	: الدكتور عبد الوهاب عزام
١٥٠٢	: الأستاذ محمد محمود جلال
١٥٠٢	: (قصيدة) : حسن محمد محمود
١٥٠٣	: (قصيدة) : الأستاذ محمد الحلبي
١٥٠٤	: الأستاذ أحمد أحمد بدوي
١٥٠٧	: (قصيدة) : الشاعر القروي
١٥٠٨	: (قصيدة) : علي أحمد باكثير
١٥٠٩	: (قصيدة) : الأستاذ خليل هندواي
١٥١٢	: (قصيدة) : الأستاذ محمود مختار
١٥١٥	: (قصيدة) : الأستاذ محمد سعيد الريان
١٥١٨	: (رواية) : ترجمة الأستاذ محمود خيرت
١٥٢٠	: (قصيدة) : فيصل ملك العرب — إبراهيم في الميناء
	: (رواية) : رواد الشعر الحديث في مصر (كتب) : الأستاذ محمود الخفيف

والحجر على حرية البحث والكتابة على هذا النحو يلقى سحبا من الشك على قيمة الكتب والمباحث التي تصدر في ظله حتى ولو كانت جديرة بالتقدير ؛ ومن المستحيل أن تنقلب المثالب إلى مناقب بقوة التشريع ؛ والعلم ليس له اليوم حدود ولا وطن ، فإذا استطاع الشرع أن يصفد الأقلام في مصر ، فليس في وسعه أن يصفدها في أي أرض أخرى ؛ وأرض الله واسعة . والتاريخ يكتب بكل اللغات الحية ؛ وهذه اللغات تقرأ في مصر ، كما تقرأ في غيرها . هذا إلى أن مالدنيا اليوم من الكتب والمباحث في الميادين والموضوعات التي يراد حمايتها بقوة القانون يلقى عليها ضياء لا يمكن أن تطمسه بعد أية قوة أو بطش .

كانت لويس الخامس عشر يعتبر حتى عصرنا أشنع مثل الملكية الظالمة الباغية السرفة ؛ وكانت النشرات القاذفة تنال عليه . إبان حياته من أقلام قاسية لازعة كقلم فولتير ؛ فكان الباستيل مأوى القاذفين ؛ ولكن هل استطاع الباستيل وكل ضروب البطش والطاردة الأخرى أن تحمد الصيحات النبيلة أو تطمس الحقائق الثابتة في هذه الحياة الفياضة بالآثام والبنى ؟ ومع ذلك فقد وجد في أيامنا من كتب التاريخ من يذهب في سيرة هذا الملك رأيا آخر ، ويقول إن التاريخ قد ظلمه ، وأنه كان في أخطائه ومثالبه دون ما يصوره بكثير .

وكانت لو كريكزيا بورجيا ابنة البابا اسكندر السادس تعتبر حتى عصرنا أشنع مثل للأميرة الفاجرة التي تضطرم بأوضاع الأهواء والشهوات ، وتنحط إلى أسفل درك من الرذيلة والآثام ، لجاء أخيراً مؤرخ بارع هو العلامة فونك برتانو ، وأصدر كتاباً عن حياة هذه الأميرة ، وفيه يصورها لنا امرأة عفيفة فاضلة ، ويدفع عنها كل الجنائيات والآثام التي نسبت إليها . وكان الباستيل يعتبر حتى عصرنا أروع سجون التاريخ لجاء فونك برتانو أيضاً يقول إن الحياة فيه كانت ناعمة ، وكانت تنتظم بين جدرانها القائمة جميع بحال اللهو والانس والترف .

والخلاصة أن التاريخ ملك البحث الحر وملك الزمن ، فأتركوه يجر مجراه الحر ؛ وثقوا أن من المحال أن يحول التشريع دون ظهور الحقائق غير المرغوب في ظهورها ؛ فللتاريخ مسمع جاد يصل إلى ما وراء الجدر ، وبصيرة ثاقبة تنفذ إلى أعماق الظلمات . وإنما تطلب الحماية للحقيقة لا لغيرها . « مؤرخ »

المقوبات الخاصة بجرائم النشر والسب والقذف ، ودفعها إلى حدود لم يسمع بها من قبل ، وأخيراً ، في هذه الآونة ، يقال لنا إن الشرع ينشط من جديد لفرض أغلال وأصفاد جديدة لاعلى الصحافة وحدها ، بل على ناحية أخرى هي عرض التاريخ أيضاً . إذا لم تنته حلقات هذه السلسلة الدهشة من قوانين وأحكام فريدة في شدوذها وشدتها ، بل يراد أن تكمل بما يرى الشرع أنه نقص في حلقاتها حتى يكمل سحق البقية الباقية من هذه المظاهر الضئيلة التي يستطيع القلم المصفد أن يبدو فيها خلال هذه الخطوب التي تغمره ؛ ويراد فوق ذلك أن يتناول التشريع الجديد ناحية علمية أدبية محضة كان الشرع يحوم حولها من قبل بطرق ونصوص غير مباشرة ؛ ولكنه يزعم اليوم أن يتناولها صراحة وبطريقة مباشرة ؛ فيفرض قيوداً خاصة على كتابة التاريخ ، ويغاقب أولئك الذين يسمحون لأنفسهم بحرية العرض أو النقد في تدوين حوادث التاريخ أو تراجم أشخاصه .

ليس هنا موضع التحدث عن هذه القوانين من الناحية الدستورية أو السياسية فقد قتلها الصحافة السياسية من هذه الناحية بحثاً ومناقشة ؛ ولكننا نريد فقط أن نتحدث عن أثر هذا التشريع المنهود في سير الحركة الأدبية والمباحث التاريخية . لا ريب أن هذا الحجر الجديد على عرض الحقائق التاريخية سيثير ضمايلاً علمية حجة ، وسيكون ضربة شديدة لحرية البحث وزوايته ؛ بيد أنه لن يحقق الغاية التي يعقد عليه تحقيقها ؛ وقد أشير إلى طرف من الأسباب التي تتخذ حجة لتبرير هذا الحجر ، فقيل إنه قد ظهرت في العهد الأخير كتب ومباحث تاريخية بها مطاعن ومثالب في حق بعض الأمراء السالفين ورؤساء الحكومات الأجنبية الحاليين ، واتخذ العرض التاريخي شعاراً لهذا التجريح ، وأنه يجب أن يوضع حد لذلك . وجوابنا أن حقائق التاريخ لا تتجزأ ، والمؤرخ المحقق لا يمكن أن يتقيد في سرد هذه الحقائق إلا بالمراجع والأسانيد والوثائق ، ولا يمكن أن يخضع لغير ضميره ومقتضيات الحق والنزاهة . وحياة الناهيين من الزعماء والقادة ملك التاريخ ، لاسلطان لإنسان عليها غير سلطان العلم ؛ فالتوسل بالتشريع إلى طمس الحقائق التاريخية تدخل غير مسوغ في حرية العلم والبحث ، ومجن على الحقيقة لا يخلق بمصرنا عصر العلم والحقيقة والنور .